

## يسلط حكم الدائرة الفدرالية الضوء على الالتزامات الدولية في النزاعات العالمية بشأن براءات الاختراع

بقلم: آل ك سوباني، حاصل على شهادة دكتوراة

في قرار له تداعيات كبيرة على ترخيص براءات الاختراع العالمية، ألغت محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفدرالية (CAFC) حكم محكمة المقاطعة في نزاع بين إريكسون ولينوفو بشأن براءات الاختراع القياسية والأساسية (SEPs).<sup>1</sup> حيث إن كلتا الشركتين عضوان في المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات (ETSI)، والذي يتطلب من الأعضاء ترخيص براءات اختراع SEP الخاصة بهم بموجب شروط "عادلة ومعقولة وغير تمييزية" (FRAND). وبعد فشلها في الحصول على ترخيص عالمي متبادل، رفعت إريكسون دعاوى قضائية في كولومبيا والبرازيل، وحصلت على أوامر قضائية ضد لينوفو بسبب انتهاكها المزعوم لحقوق براءات اختراع SEP الخاصة بها. وسعت لينوفو بدورها إلى الحصول على "أمر مانع للدعوى" في محكمة المقاطعة الأمريكية للمنطقة الشرقية من ولاية كارولينا الشمالية لمنع إريكسون من إنفاذ الأحكام الأجنبية، بحجة أن إريكسون انتهكت التزاماتها المتعلقة بمعايير FRAND. ورفضت محكمة المقاطعة طلب لينوفو، معللة ذلك بأن القضية الأمريكية ليست "حاسمة" في النزاعات الأجنبية لأنها قد لا تؤدي إلى حصول لينوفو على ترخيص عالمي متبادل. ومع ذلك، رأت محكمة CAFC أن تحديد ما إذا كانت إريكسون قد أوفت التزاماتها بمعايير FRAND هو أمر حاسم لأنه قد يحل القضايا الرئيسية في النزاعات الأجنبية. وتم إرجاع القضية إلى محكمة المقاطعة لتقرر ما إذا كان يحق للينوفو الحصول على أمر مانع للدعوى بناءً على التزامات إريكسون بمعايير FRAND.

ويسلط هذا القرار الصادر عن محكمة CAFC الضوء على أهمية التعهدات الأجنبية، مثل التزامات FRAND، في التأثير على قرارات المحاكم الأمريكية المتعلقة بنزاعات براءات اختراع SEP الدولية.

وتعد براءات اختراع SEP ضرورية للامتثال لمعايير مشروع شراكة الجيل الثالث (GPP3)، مثل تلك التي تحكم شبكات الجيل الخامس. وتمنح هذه المعايير حاملي براءات اختراع SEP مثل إريكسون قوة سوقية كبيرة على منفذي التكنولوجيا. ولمعالجة الانتهاكات المحتملة، يتطلب معهد ETSI من أعضائه ترخيص براءات اختراع SEP بموجب شروط FRAND، مما يضمن قابلية التشغيل البيئي بين منتجات الشركات المختلفة وتحقيق التوازن بين حقوق حاملي براءات الاختراع ومنفذي التكنولوجيا. ويضمن هذا الإطار عدم قدرة حاملي براءات اختراع SEP على استغلال وضعهم في السوق من خلال فرض عوائد ملكية مُبالغ بها أو الانخراط في ممارسات غير عادلة.

وكما هو موضح أعلاه، عندما فشلت إريكسون ولينوفو في الاتفاق على ترخيص عالمي متبادل لبراءات اختراع SEP الخاصة بهما، اتخذت إريكسون إجراءات قانونية في كولومبيا والبرازيل، زاعمة أن لينوفو انتهكت براءات اختراع SEP الخاصة بها. وحصلت إريكسون على أوامر مانعة للدعوى في كلا البلدين لمنع لينوفو من استخدام براءات اختراع SEP الخاصة بها. وردت لينوفو على ذلك بتقديم أمر مانع للدعوى في الولايات المتحدة، بحجة أن الدعاوى القضائية التي رفعتها إريكسون تنتهك التزاماتها بمعايير FRAND لأن إريكسون لم تتفاوض بحسن نية قبل التماس سبل الانتصاف القانونية في دول أمريكا الجنوبية. وسعت لينوفو إلى الحصول على أمر مانع للدعوى لمنع إريكسون من تنفيذ الأوامر القضائية التي حصلت عليها سابقًا في ولايات قضائية أجنبية.

ورفضت محكمة المقاطعة طلب لينوفو، موضحة أن القضية الأمريكية لن تحل النزاع الأوسع بشأن الترخيص لأن الأمر المانع للدعوى قد لا يؤدي إلى ترخيص عالمي متبادل. وللتوصل إلى هذا القرار، اعتمدت محكمة المقاطعة على قرار محكمة الاستئناف الفدرالية في قضية مايكروسوفت كورب. ضد موتورولا إنك.، والذي وضع تحليل مكون من ثلاث خطوات لتحديد ما إذا كان ينبغي منح

<sup>1</sup> Telefonaktiebolaget LM Ericsson v. Lenovo (United States), Inc., 120 F.4th 864 (Fed. Cir. 2024).

أمر مانع للدعوى.<sup>2</sup> أولاً، يجب أن تشمل القضايا الأمريكية والأجنبية نفس الأطراف والمسائل القانونية الأساسية. وعليه، يجب أن تكون القضية الأمريكية "حاسمة" للنزاعات الأجنبية، وهذا يعني أن حل القضية في المحكمة الأمريكية يجب أن يحل القضية المركزية في النزاعات الأجنبية. ثانياً، يجب أن ينطبق على الأقل أحد العوامل التي تسمى عوامل "Unterweser".<sup>3</sup> وتشمل هذه العوامل ما إذا كان التقاضي الأجنبي يحبط السياسة الأمريكية، أو إذا كانت مفتعلة أو ظالمة، أو تهدد اختصاص المحكمة الأمريكية، أو يخل بالاعتبارات العادلة. ثالثاً، يجب أن يكون تأثير الأمر المانع للدعوى على المجاملة مقبولاً. وفي قضية مايكروسوفت، بناءً على هذا التحليل، رأت الدائرة التاسعة بأن التزامات FRAND قد تحد، في ظروف معينة، من قدرة حامل براءة الاختراع على التماس تعويض قضائي لانتهاك براءات اختراع SEP الخاصة به.

ورأت محكمة المقاطعة أن النزاع بين إريكسون ولينوفو لا يستوفي المتطلب الأول لتحليل مايكروسوفت المكون من ثلاث خطوات لأن القضية الأمريكية ليست حاسمة للقضايا الأجنبية. ونتج هذا القرار عن اعتقاد محكمة المقاطعة بأنه حتى تكون القضية الأمريكية حاسمة، يجب أن تؤدي إلى حصول لينوفو على ترخيص عالمي متبادل مع إريكسون.

وفي الاستئناف، لم توافق محكمة CAFC على ذلك وأوضحت أن محكمة المقاطعة طبقت متطلبات تحليل مايكروسوفت بشكل خاطئ، ولتحقيق هذه الغاية، ركزت محكمة CAFC بشكل رئيسي على المتطلبين الأول والثالث من هذا الإطار. وفيما يتعلق بالمتطلب الأول، أوضحت محكمة CAFC أن القضية المركزية في النزاع هي ما إذا كانت إريكسون قد انتهكت التزامات FRAND الخاصة بها من خلال متابعة الدعاوى القضائية الأجنبية قبل التفاوض بحسن نية، وليس ما إذا كانت لينوفو قادرة على تأمين ترخيص عالمي متبادل. وإذا (1) فشلت إريكسون في التفاوض على ترخيص بحسن نية و(2) كان التزامها بمعايير FRAND يمنعها من متابعة الإجراءات القانونية، فإن القضية الأمريكية ستكون حاسمة لأن امتثال إريكسون لالتزامها بمعايير FRAND هو المسألة المركزية في جميع القضايا، وفقاً لمحكمة CAFC. ويكون حل هذه القضية كافياً لتلبية شرط "القضية الحاسمة"، حتى لو لم تسفر القضية الأمريكية عن ترخيص عالمي متبادل بين المنافسين.

وفيما يتعلق بالعامل الثالث لتحليل مايكروسوفت - أن يكون تأثير الأمر المانع للدعوى على المجاملة مقبولاً - وأوضحت محكمة CAFC أن "مجرد حقيقة أن الولايات القضائية المختلفة تجيب على نفس السؤال القانوني بشكل مختلف لا ... تولد مشكلة لدى اللجنة قضائية لا تطاق"، كما افترضت محكمة المقاطعة بشكل غير صحيح. ومع ذلك، أعادت محكمة CAFC القضية إلى محكمة المقاطعة لتحديد ما إذا كان النزاع يلي العاملين الثاني والثالث من تحليل مايكروسوفت.

تسلط هذه القضية الضوء على أهمية التزامات FRAND في النزاعات العالمية حول براءات الاختراع والدور المتنامي للمحاكم الأمريكية في حل هذه النزاعات. وبالنسبة لحاملي براءات اختراع SEP مثل إريكسون، يؤكد القرار أهمية الامتثال للالتزامات الدولية مثل FRAND، وخاصة عند التماس سبل الانتصاف في المحاكم الأجنبية. وبالنسبة للمنفذين مثل لينوفو، يوفر الحكم وسيلة محتملة للطعن في الممارسات التي قد تتعارض مع معايير FRAND. ومع تزايد عالمية معايير التكنولوجيا، ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار تأثير هذا القرار على ترخيص براءات اختراع SEP الدولية وإنفاذها.

<sup>2</sup> *Microsoft Corp. v. Motorola, Inc.*, 696 F.3d 872 (9th Cir. 2012).

<sup>3</sup> *In re Unterweser Reederei*, 428 F.2d 888 (5th Cir. 1970).